هل من مخرج قانوني للنزاع على رفع الدعم بين سلامة والحكومة؟ #رفع_الدعم #سلامة #حكومة #لبنان #أخبار_اليوم

منذ إعلان البنك المركزي رفع الدعم عن المحروقات، تعمّقت تعقيدات الأزمة إثر تضارب المواقف بين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة والحكومة. فالقرار، برأي رئيس الحكومة المستقيلة حسان دياب، "مخالف للقانون الذي صدر عن مجلس النواب بشأن البطاقة التمويلية، ومخالف لسياسة الحكومة بترشيد الدعم". بينما يتمسّك رياض سلامة اليوم برفع الدعم، ولن يتراجع عن هذا القرار إلّا إن شرّع مجلس النواب استخدام الاحتياطي الإلزامي. ويؤكّد في حديث لـ أنّ "جميع المسؤولين في لبنان كانوا يعلمون بقرار رفع الدعم"، بمن فيهم الحكومة

وفيما يرى مراقبون أنّ هذا التراشق هو إمّا لتبرير التحكّم بأموال المودعين، وإما سيناريو أمر واقع لتشكيل الحكومة بعد طرح هذا الخيار الصعب، فهل من مخرج قانوني للنزاع على رفع الدعم بين حاكم مصرف لبنان والحكومة؟

يرى الحقوقي والمحامي الدكتور بول مرقص، "أنّ التصرّف بالاحتياطي الإلزامي، من الناحية الدستورية والقانونية والمصرفية، إن كنّا قد وصلنا إليه فعلاً، غير جائز تجنّباً لمزيد من الإضرار بالمودعين. لكن بما أنّ الدعم غير المدروس كان قائماً لسنين طويلة، وجب رفعه تدريجياً منذ شهور تجنّباً للإضرار بسائر المواطنين المستفيدين منه الآن"

ويشرح في اتصال مع أنّ الضرر حاصل في الطرحين، فـ"إذا لم يُقرَّ المسُّ بالاحتياطي الإلزامي، فستتضرّر شريحة من المواطنين المستفيدين من دعم المحروقات، وإذا أقرّ التصرّف بهذا الاحتياطي، فسيتضرّر المودعون لأنّ الاحتياطي هو ضمانة المودعين الدنيا. وإذاً، أيّ مخرج سيتّبع وفقاً لهذه الصيغ التقليدية، ستترتّب عنه أضرار. لذلك أرى أنّ المخرج القانوني تأخّر"

في المقابل، "الحلّ مرتبط في إيجاد مصادر تمويل بالعملة الأجنبية، لاستمرار الدعم وتخفيف الأعباء عن كاهل المستهلكين. ويُعدّ هذا المخرج اليوم خطوة استراتيجية، من المستبعد اتخاذ الحكومة المستقيلة لها، إذ تستوجب تشكيل حكومة من مستقلّين واختصاصيين في آن واحد"

وكالة أخبار اليوم | هل من مخرج قانوني للنزاع على رفع الدعم بين سلامة والحكومة؟ #رفع_الدعم #سلامة #حكومة #لبنان #أخبار_اليوم (nabd.com)